

اصطلاحات الأصول

[192] قاعدة التعيين العقلية أو اصالة التعيين إذا تردد امر المكلف في مورد بين الشيئين أو الاشياء ، بمعنى احتماله تعين احد الامرين أو الامور بالخصوص، واحتماله تخييره بينهما أو بينها ، فلا محالة يكون احد الطرفين أو الاطراف (ح) محتمل التعيين والتخير، والطرف الاخر محتمل التخير فيحكم العقل بلزوم الاول وعدم لزوم الثاني. والاصوليون اسموا هذا الحكم الكلى العقلي بقاعدة التعيين أو اصالة التعيين ؛ يعنون بذلك حكم العقل باخذ محتمل الخصوصية وطرح محتمل التخير، فللقاعدة موضوع ومحمول موضوعها محتمل التعيين والتخير ومحمولها لزوم الاخذ به عقلا. ثم ان الدوران بذلك النحو قد يكون في المسألة الفرعية، كما إذا حصل للمفطر في شهر رمضان علم اجمالي بوجوب صيام شهرين متتابعين تعيينا أو وجوبه ووجوب اطعام ستين مسكينا تخيرا وقد يكون في المسألة الاصولية ؛ كما إذا شك الفقيه عند تعارض قول العدل والموثق في حجية الاول تعيينا أو حجية كليهما تخيرا فهذا من الدوران في المسألة الاصولية.
